

الفصل الثاني: أنظمة سعر الصرف

تقديم د.دومي سمرة

الموسم الجامعي 2023-2024

المقدمة :

لقد كانت سنوات السبعينات منعرجا حاسما في مجال العلاقات النقدية الدولية خصوصا عند الانتقال من نظام الأسعار الثابتة إلى نظام الأسعار العائمة و لقد عبر عن هذا التطور هنري بورقينة في جملة واحدة هي « D » LES TROIS

اللاوساطة المالية la Désintermédiation financière

التحرر من القيود التشريعية la Déréglementation

تداخل الاسواق le Décloisonnement

إذن في هذا الفصل سنحاول التطرق الى مراحل تطور النظام النقدي العالمي والى أنواع أنظمة الصرف وأخيرا لمراقبة الصرف.

أولاً-المنظور التاريخي لتطور النظام النقدي الدولي

إن تزايد أهمية النقود سواء في الواقع المعاش أو في الفكر الإقتصادي قد حتم على الدول المختلفة تحديد نظم معينة لتأطير عمليات الإصدار و ربط قيمة عملاتها تفاديا للمشاكل و الاختلالات الإقتصادية الممكن حدوثها في حالة عدم التحكم في النقد . هذه الإجراءات هي ما تعارف على تسميتها بالنظام النقدي و الذي لا يمكن أن يكون في معزل عن التغيرات الدولية . إذن في هذه النقطة سنحاول أن نعرف النظام النقدي الدولي ثم تحديد أهدافه .

1-تعريف النظام النقدي الدولي

النظام النقدي بصفة عامة ، هو مجموع الإجراءات و النظم التي يقرها مجتمع ما بهدف إصدار النقود و المحافظة على قيمتها التبادلية و سحبها من التداول عند الضرورة أو أنه مجموعة القواعد و الإجراءات التي تحكم عملية إصدار النقود في المجتمع

غير أن تحديد هذه الإجراءات و الأطر لا يكون عشوائيا بل يستند إلى معايير دولية يراعى في تحديدها تذبذب أسعار الصرف و حالة موازين المدفوعات و كيفية علاج الاختلالات و العلاقة السببية بين العنصرين المذكورين سالفاً .

مجموعة هذه الإجراءات الدولية هي ما أصطلح على تسميتها بالنظام النقدي الدولي و الذي يمكن تعريفه بأنه:

" مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من التجارب العملية و الاتفاقيات و الأعراف الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية "

2- أهداف النظام النقدي الدولي

يمكن حصر الأهداف التي يسعى لتحقيقها النظام الدولي فيما يلي:

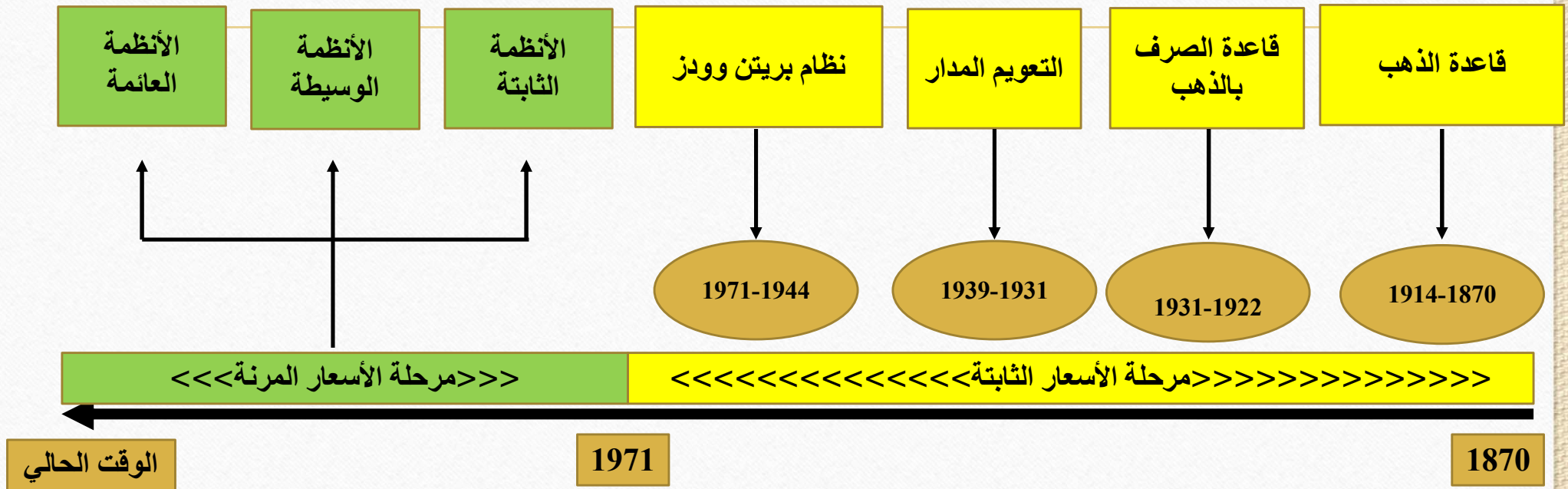
✓ قابلية تحويل العملات ببعضها البعض و تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف؛

✓ توفير السيولة الدولية و محاولة تفادي حدوث تضخم أو إنكماش دولي؛

✓ تنمية التجارة الدولية على أساس الميزة النسبية و تحرير تدفق رؤوس الأموال

3- مراحل النظام النقدي الدولي: مر النظام النقدي العالمي بمرحلتين أساسيتين:

مراحل النظام النقدي الدولي



3-1- نظام الأسعار الثابتة:

لقد حكم هذا النظام العلاقات النقدية الدولية لمدة 100 سنة أي ما بين 1870 و حتى إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971. ووفقا له فإن الدول كانت ملزمة على تحديد قيمة عملاتها على أساس معيار معين قد يكون الذهب، الدولار أو الجنيه الإسترليني و المحافظة على هذا السعر مع إمكانية تعديله إذا ما تطلب الوضع الإقتصادي للبلاد ذلك عن طريق الرفع أو خفض من قيمة العملة. ولقد مر هذا النظام بثلاث مراحل أساسية هي :

نظام بريتن وودز	نظام قاعدة الصرف بالذهب	نظام قاعدة الذهب
بعد الحرب العالمية الثانية	ما بين الحربين	قبل الحرب العالمية الأولى

أ- نظام قاعدة الذهب 1870-1922

بعدما تخلت معظم الدول الصناعية على نظام المعدنين ظهر نظام قاعدة الذهب الذي إمتد من سنة 1870 و حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ووفقا له كانت قيمة العملات المختلفة تعادل وزن معين من الذهب ، ومن أجل إيجاد سعر الصرف أو كما كان يسمى التعادل الذهبي يقسم المحتوى الذهبي للعملتين .

مثال :إذا كان 1 فرنك فرنسي يحتوي على 2 غ ذهب و 1 جنيه يحتوي على 4 غ ذهب فإن سعر صرف الجنيه مقابل الفرنك يحسب بقسمة المحتوى الذهبي للعملتين أي:

$$2 = \frac{4 \text{ غ}}{2 \text{ غ}}$$

أي أن 1 جنيه = 2 فرنك

ومن أجل تعديل سعر الصرف فإنه يكفي تخفيض أو رفع المحتوى الذهبي للعملة
المعنية. و بالرغم من أن سعر الصرف كان يحدد على أساس العرض و الطلب إلا
أنه كان يتغير في حدود معروفة هي منطقة دخول و خروج الذهب. بمعنى ، إذا زاد
سعر الصرف عن التعادل الذهبي فإن المتعاملين سيستخدمون السبائك الذهبية
لتسوية المعاملات الدولية عوضا عن النقود مما يؤدي إلى تسجيل عجز في ميزان
مدفوعات الدولة التي تعاني عملتها من الارتفاع (بسبب خروج الذهب) فتتخفض
قيمة عملتها و ترجع إلى سعر التعادل الذهبي.

و بالرغم من أن هذه المرحلة تميزت بالإعتماد الكلي على الذهب إلا أنها شهدت نظامين أساسيين :

الأول دعي بنظام المسكوكات الذهبية و الذي ساد قبل الحرب العالمية الاولى و تميز بـ:

- 1- تحديد وزن و عيار الوحدة النقدية؛
 - 2- حرية تحويل السبائك الذهبية إلى قطع نقدية دون أي نفقات إضافية حتى لا يكون هناك اختلاف بين القيمة الاسمية و السلعية للذهب ؛
 - 3- حرية تحويل المسكوكات الذهبية إلى السبائك الذهبية ؛
 - 4- ضمان حرية تصدير و إستيراد الذهب من أجل الحفاظ على ثبات أسعار الصرف.
- الثاني كان نظام السبائك الذهبية و الذي ساد منذ نشوب الحرب العالمية الاولى إذ أن حجم الإصدار (النقود القانونية) كان كبيرا جدا و فاق بكثير إحتياطات البنوك المركزية من الذهب و على هذا الأساس لم تبقى النقود المتداولة ذهباً بل يتم تداول الاوراق النقدية و النقود المساعدة . عدم وجود تناسب بين النقود المتداولة و الذهب جعل محاولات العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية أمراً مستحيلاً.

الثاني كان نظام السبائك الذهبية و الذي ساد منذ نشوب الحرب العالمية الاولى إذ أن حجم الإصدار (النقود القانونية) كان كبيرا جدا و فاق بكثير إحتياجات البنوك المركزية من الذهب و على هذا الأساس لم تبقى النقود المتداولة ذهبيا بل يتم تداول الاوراق النقدية و النقود المساعدة . عدم وجود تناسب بين النقود المتداولة والذهب جعل محاولات العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية أمرا مستحيلا.

ب-معيار الصرف بالذهب :

في مؤتمر جنوة Genès عام 1922 تم إدراج كل من الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي في الإحتياطيات الرسمية للدول مع تعهد كل من بنك إنجلترا و البنك الفيدرالي الأمريكي بتحويلهما إلى ذهب في حالة رغبة حاملهما .بمعنى أن عملات الدول الأخرى كانت تصدر على أساس ما تمتلكه هذه الدول من إحتياطيات ذهبية و أيضا على أساس الإحتياطيات من الجنيه و الدولار الأمريكي.و السبب الكامن وراء إختيار هاتين العملتين دون غيرهما هو الإحتياطي الهائل من الذهب الذي كان بحوزة هذين البلدين أكثر من النصف .

جدول رقم (02) مخزون الذهب لكل من و م أ و إنجلترا نسبة إلى الإحتياطي العالمي
بين سنتي 1923 و 1931

البلد	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا
السنة		
1923	44.4	8.6
1924	45.7	8.3
1925	44.4	7.8
1926	44.3	7.9
1927	41.6	7.7
1928	37.4	7.5
1929	37.8	6.9
1930	38.7	6.6
1931	35.9	5.2

ج-التعويم المدار 1931-1939

منذ سنة 1927 بدأت مشاكل النظام الجديد تطفوا إلى السطح و هذا لسببين أساسيين :
الأول: قيام كل الدول بإلغاء تداول النقود الذهبية و قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب مما يعني أن ميكانيزم التعديل (هيوم) القائم على أساس ضمان إستقرار اسعار الصرف بفضل خروج و دخول الذهب قد إختفى.

الثاني: قيام النظام على أساس عملتين عالميتين الدولار و الجنيه مما جعل عدم قدرة المملكة المتحدة على إدارة عملتها و إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة بالسياسة الاقتصادية الداخلية على حساب إدارة عملة دولية أدى إلى إختلال هذا النظام و عدم ثقة الدول المختلفة بالجنيه الإسترليني خاصة و طلب تحويل أرصدتهم من هذه العملة إلى ذهب إلى أحجام بريطانيا عن التحويل بعد أن رأت إحتياطاتها من الذهب تتناقص – أنظر الجدول رقم 02 – و هذا أدى بطبيعة الحال إلى إنهيار النظام .

الدول أمام هذه الحالة و بداية أزمة الكساد لجأت في معظمها إلى تعويم أسعار صرفها . غير أنه لا يجب أن نفهم من وراء ذلك أن هذا التعويم كان حرا و إنما كان مدار بمعنى أن الدول أمام وجود مخزونات كبيرة من السلع – يجب إيجاد قنوات لـصرفها - أصبحت تتنافس لزيادة تنافسيتها عن طريق تخفيض عملاتها كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 تخفيض قيمة العملات بين سنتي 1931 و 1938 لزيادة التنافسية
 (قيمة العملات الصعبة بالنسبة المؤوية عن تعادلها الذهبي في سنة 1929)

السنوات الدول	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	ايطاليا	بلجيكا
1931	100,0	93,2	100,1	99,2	98,9	100,1
1932	100,0	72,0	100,3	99,7	97,4	100,2
1933	80,7	68,1	100,0	99,6	99,0	100,1
1934	59,6	61,8	100,0	98,6	97,0	99,9
1935	59,4	59,8	100,0	100,3	93,0	78,6
1936	59,2	60,5	92,4	100,1	82,0	72,0
1937	59,1	60,0	61,0	99,7	59,0	71,7
1938	59,1	59,3	43,4	99,6	59,0	71,8

د-نظام بروتن وودز :

النظام النقدي الذي سبق الحرب العالمية الأولى قد أكسب المجتمع الدولي رصيذا معتبرا من المعلومات و لعل أهمها :

1. تعويم العملات يسبب تذبذبا كبيرا في أسعار الصرف و هو مضر للإقتصاد العالمي خصوصا في فترة الازمات ؛
2. التخفيض التنافسي في قيمة العملات يحفز تطبيق السياسات الحمائية مما يضعف التبادل الدولي و التجارة الدولية ويعمق الازمات؛
3. النظام النقدي لن يكون مستقرا إلا إذا إعتد على عملة دولية واحدة لا أكثر – تجربة الإعتماد على الجنيه و الدولار الأمريكي ؛
4. الدولة التي تلعب دور القطب النقدي الدولي يجب أن تحترم مجموعة من القيود و تراقب بطريقة نوعية مؤشرات الإقتصادية ؛
5. البنوك المركزية يجب أن تتمتع بالإستقلالية و تكون بعيدة عن تأثير القرار السياسي .

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن أجل إرساء قواعد نظام نقدي عالمي جديد توصلت 44 دولة إلى عقد مؤتمر بروتن وودز و الذي تمخض عنه ظهور نظام الأسعار الثابتة لبروتن وودز وبموجب هذا النظام تلتزم الدول بتحديد قيمة عملاتها على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي مع الإلتزام بالحفاظ على هذه القيمة في حدود هامش تغير قصوى 1 % باتجاه الإرتفاع و 1 % باتجاه الإنخفاض.

ولقد قام نظام بروتن وودز على ما يلي:

- 1- كل الدول تحدد قيمة عملاتها على أساس الدولار أو الذهب
- 2- الدولار له قيمة ثابتة مع الذهب و التي تقدر ب :

 - 1 دولار يساوي $\frac{1}{35}$ أنص أو أوقية من الذهب أي أن
 - 1 أوقية من الذهب ← 35 دولار
 - (الاوقية تساوي 28,350296 غ من الذهب)
- 3- تكليف صندوق النقد الدولي بمراقبة مدى إلتزام الدول بهذا الاتفاق

ولقد تمكن هذا النظام من تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية بفضل التدخلات
المتتالية للبنوك المركزية للحفاظ على أسعار صرفها

مثال عن الطريقة التي كانت تسمح للبنوك المركزية بالحفاظ على
استقرار اسعار الصرف

نفترض أن الجزائر حددت سعر صرف الدينار كالتالي:

$$\text{USD/DZD} = 12,5$$

بمعنى ان كل واحد دولار يقابله 12,5 دينار

و على أساس نظام بروتن وودز فإن هذه القيمة تبقى ثابتة و لا تتغير إلا في
حدود $+1\%$ و -1% بمعنى أن :

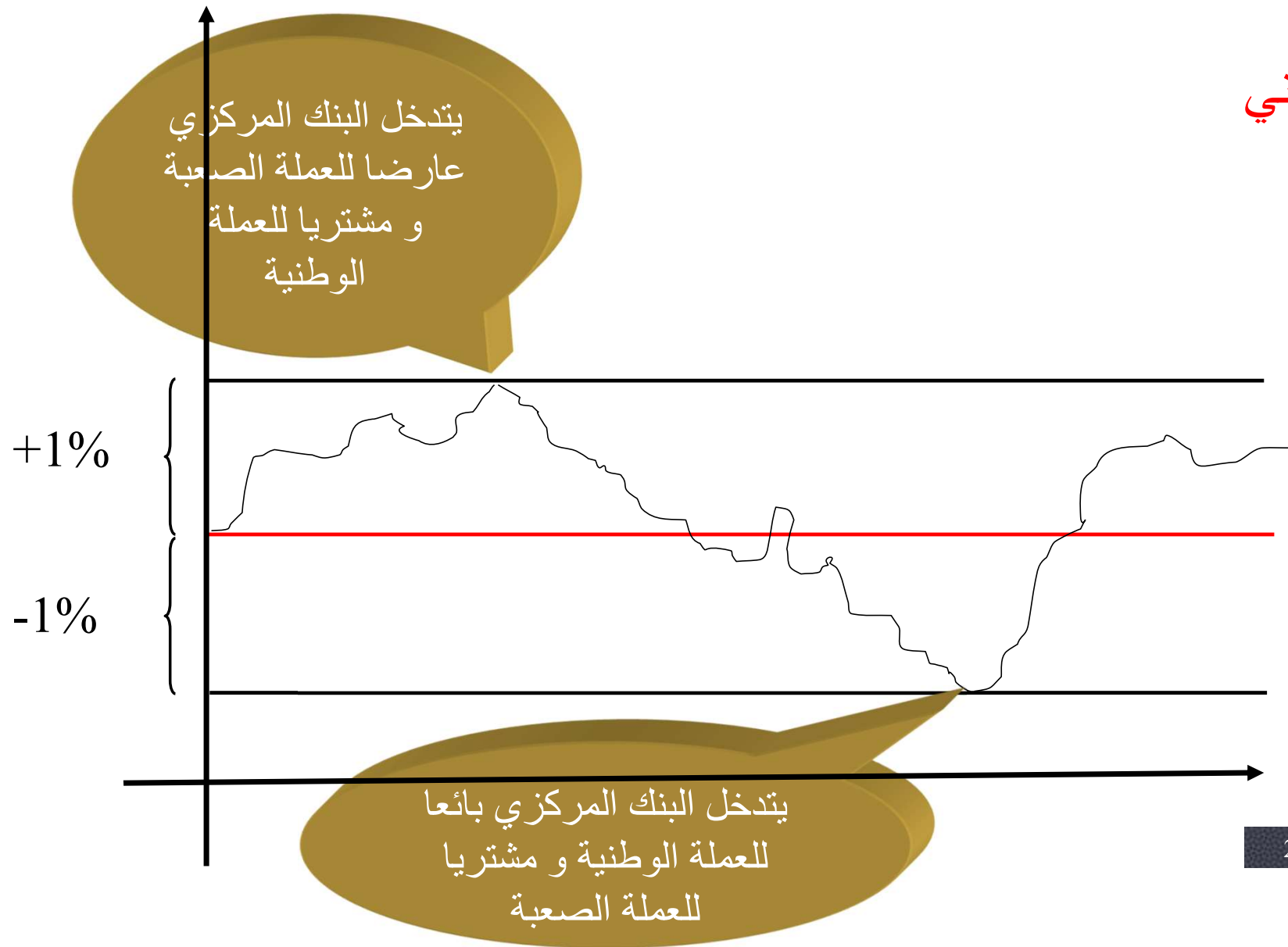
أقصى حد لسعر الصرف هو:

$$12,5 * (1 + 0,01) = 12,625$$

و أدنى حد لسعر الصرف هو:

$$12,5 * (1 - 0,01) = 12,375$$

التمثيل البياني



كيف كان يتم التخفيض أو الرفع في قيمة العملة

رغم أن سعر الصرف كان ثابتا وفقا لنظام بروتن وودز إلا أن ذلك لم يلغي إمكانية تعديله بمعنى رفع سعر الصرف أو خفضه Dévaluation ou la réévaluation

لهذا بعض الكتاب يسمون هذا النظام بنظام الاسعار الثابتة القابلة للتعديل

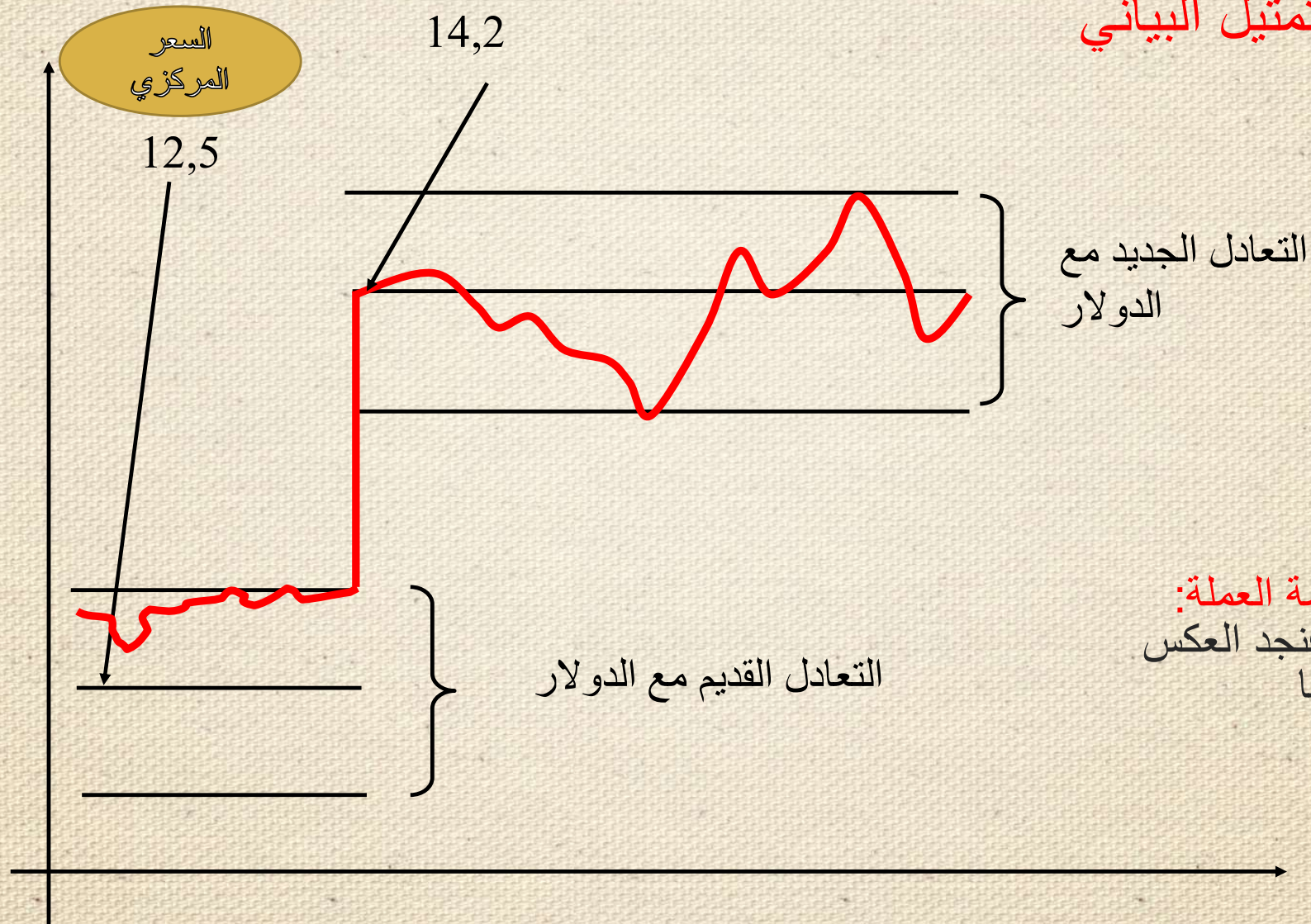
التخفيض La dévaluation

عندما كانت أي دولة تود أن تخفض من قيمة عملتها بسبب ضغوطات و متطلبات إقتصادية كان يكفي أن تغير من قيمة التعادل المعلن لدى صندوق النقد الدولي

في حالة المثال السابق الجزائر تجعل سعر التعادل الجديد مع الدولار كالتالي:

$$\text{USD/DZD} = 14,2$$

التمثيل البياني



الرفع في قيمة العملة:
بالنسبة للرفع فنجد العكس
تماما

من بين العوامل التي أدت الى فشل النظام:

1- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.

2- أنَّ هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل.

3- لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.

4-تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لانه يؤدي الى تثبيت حجم السيولة الدولية، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب

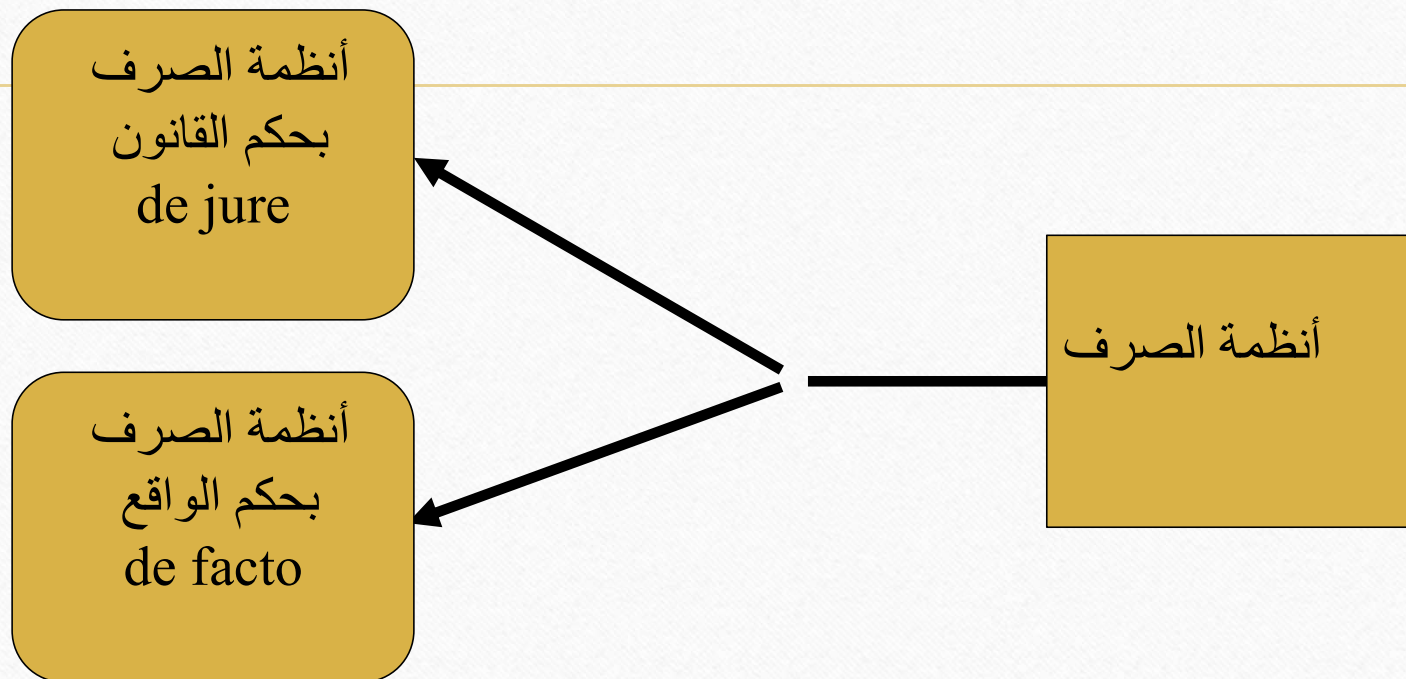
3-2- نظام الأسعار العائمة

- بعد إنهيار نظام بروتن وودز، ظهر نظام الأسعار العائمة والذي أعطي لقوى السوق السلطة في تحديد أسعار الصرف بدون أن تتدخل السلطات النقدية في تفعيلها. ولقد تم إرساء قواعد هذا النظام في جانفي 1976 بجمايكا وجسدت هذه الإتفاقية في التعديل الثاني لمواد إتفاقية الصندوق النقد الدولي والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 أفريل 1978 وتتص على إلزام الدول العضوة بربط قيمة عملتها ب:
 - حقوق السحب الخاصة ؛
 - محدد آخر غير الذهب .

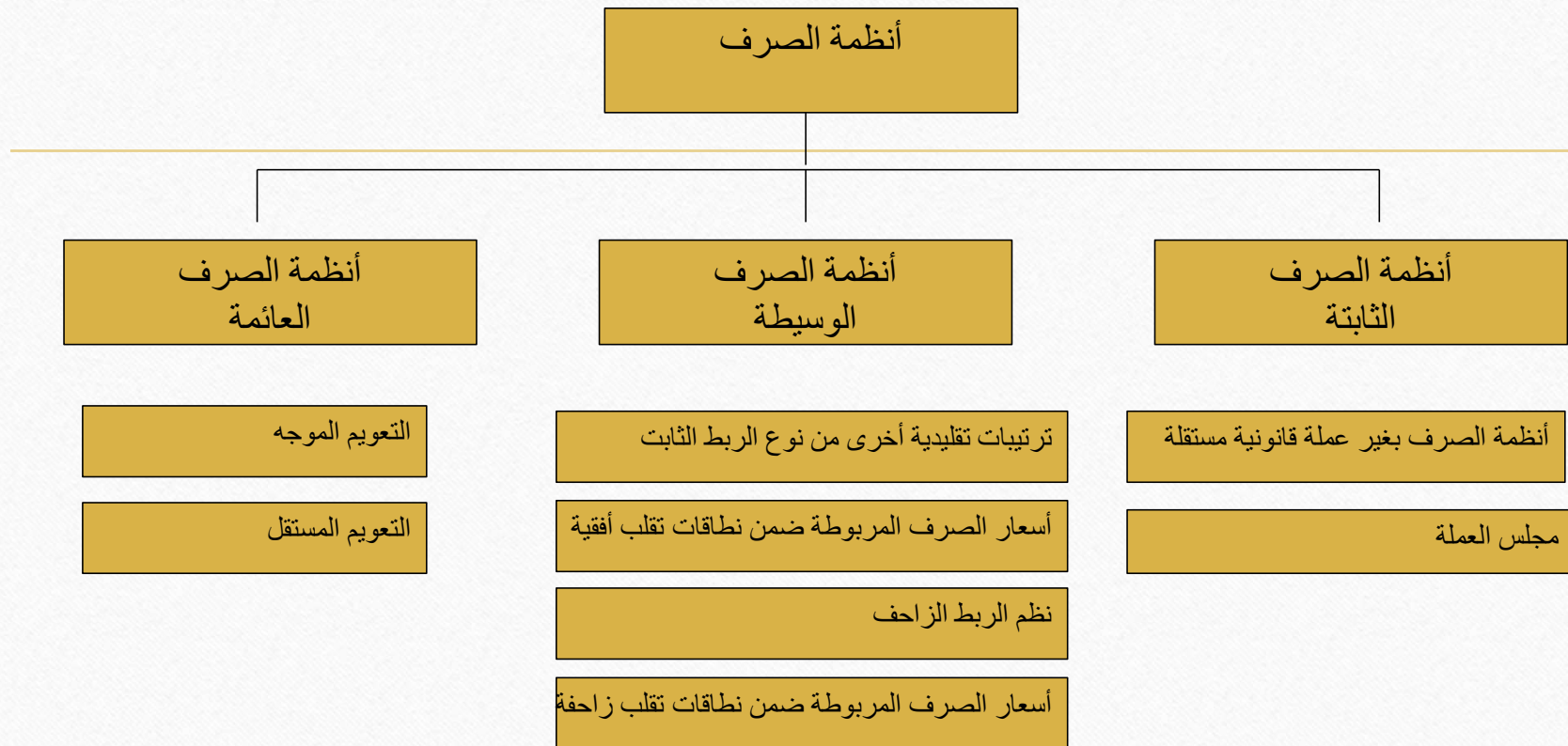
ثانيا- مفهوم أنواع ومحددات أنظمة سعر الصرف

1- مفهوم أنظمة الصرف:

يمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف. يعتبر نظام الصرف جزءا أساسيا من سياسة الصرف في دولة ما. وتشكل هذه الأخيرة رابطة أساسية بين أي بلد وباقي أنحاء العالم سواء في أسواق السلع أو أسواق الأصول الإنتاجية وأي تقدير سيء لهذه السياسة سوف يعطي صورة خاطئة عن الفرص الحقيقية، ومن ثم تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. يسمح تحديد طبيعة نظام الصرف بتحديد التزامات البنك المركزي وكيفية إدارة العملة الوطنية كما أنه يحدد بشكل جلي العوامل المؤثرة على قيمة العملة الوطنية



2- أنواع أنظمة الصرف:



أ- الأنظمة الثابتة

- أنظمة الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تقضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة في البلد هي عملة بلد آخر أو أن يكون البلد عضوا في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة.

- مجلس العملة: هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية

ب- الأنظمة الوسيطة:

- ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت: تتطوي هذه الترتيبات على:

- ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر وفي هذه الحالة يكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي، أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة 3 أشهر على الأقل.

- ربط قيمة العملة بسلة تضم عملات أهم الشركاء التجاريين و الماليين للبلد، مع أعضائها أوزانا تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية.

- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية: تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاق لا يقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% .

-نظم الربط الزاحف: وفقا لهذا النظام، تعدل قيمة العملة تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين، وغيرها من المؤشرات.

-أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة: تظل قيمة العملة وفقا لهذه الترتيب ضمن هوامش للتقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي. أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ، مع تعديل السعر المركزي أو هوامش التقلب دوريا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة.

ج- الأنظمة العائمة:

-**التعويم الموجه:** تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفاً لهذا التأثير ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطيات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية. وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشر أو غير مباشر .

-**التعويم المستقل:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر من أجل تلطيف التقلبات القوية في سعر الصرف، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف والحيولة دون حدوث تقلبات مفرطة، بمعنى أن تحديد مستوى معين لسعر الصرف لا يدخل في أجندة ولا حسابات السلطات النقدية.

3-مزايا و عيوب مختلف أنظمة الصرف:

أ-مزايا و عيوب أنظمة الصرف الثابتة: في هذه النقطة سنتطرق لمزايا و عيوب أنظمة الصرف الثابتة:

- مزايا نظام الأسعار الثابتة: يمكن تحديد مزايا الأنظمة الثابتة في النقاط التالية:

*قدرة الأنظمة الثابتة و على وجه الخصوص مجلس العملة و الدولار على مقاومة التضخم و ضبطه.

*الاستقرار الملاحظ في أسعار الصرف سينعكس على استقرار المبادلات التجارية مما يؤدي إلى تطورها و نموها.

*انخفاض المخاطر و نقصد بها المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة العملات أو ما يعرف بمخاطر الصرف مما يعطي نوع من الضمانات للمتعاملين في المجال الدولي فيزيد في نسبة إقبالهم على المعاملات الدولية.

-عيوب أنظمة الصرف الثابتة: من بين عيوب أنظمة الصرف الثابتة نذكر ما يلي:

* تسمح الأسعار الثابتة لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطرة.

* في نظام الصرف الثابت لا تؤثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة والناج المحلي مهما كانت درجة حرية تدفق رأس المال فهذا النظام يكرس السياسة النقدية بهدف التأكد من أن مستوى سعر الصرف الثابت هو في مستوى التوازن.

* ضرورة احتفاظ البنوك المركزية باحتياطات صرف كبيرة بهدف التدخل في السوق للحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وهذا يدل على حالة من عدم التشغيل التام للموارد.

* عدم تماثل سعر الصرف مع قيمته الحقيقية.

ب-مزايا وعيوب أنظمة الصرف العائمة:

- مزايا أنظمة الصرف العائمة: تتميز أنظمة الصرف العائمة بما يلي:

* الميزة الأساسية لأسعار الصرف الحرة هي أن قيم كل العملات تتحدد عند أسعار يتساوى في ظلها الطلب والعرض على الصرف الأجنبي، ومن ثم يمكننا الاعتماد على التقلبات في الصرف لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

* في نظام الأسعار العائمة نجد أن السياسة النقدية تكون أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الداخلي.

* نظام الأسعار العائمة يجعل الاستجابة للصدمات التي تحدث وينتج عنها انخفاض في الأسعار المحلية المعنية أقل تكلفة.

- العيوب: يمكن حصر عيوب أنظمة الصرف العائمة في النقاط التالية:

* كثرة موجات المضربة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد والتي تؤدي إلى الرفع أو المبالغة في قيمة.

* زيادة حدة خطر الصرف في أسعار الصرف المعومة.

ثالثا- مراقبة الصرف contrôle de change

هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم عمليات الصرف ، وبموجبها تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف إذ تقوم بالسيطرة على موارد البلد من العملة الصعبة ومن ثمة تتولى عملية توزيع هذه الأخيرة وفقا لأولويات معينة. الهدف من هو تخفيض الطلب على النقد الأجنبي إلى الحد اللازم لتحقيق التكافؤ بينها وبين الكميات المعروضة عند سعر صرف معين تحدده . هذه الحالة تنطبق ما إذا كانت قيمة العملة تميل للانخفاض أما إذا كانت تميل إلى الارتفاع فإن نظام الرقابة في هذه الحالة يهدف إلى التأثير على الطلب بتحفيزه .

وعلى العموم، يمكن القول أن الهدف من الرقابة على الصرف هو محاولة منع حدوث تغيرات غير مرغوب بها في أسعار الصرف .

1-نظام الرقابة على الصرف ضد إنخفاض قيمة العملة

هناك عدد كبير من الإجراءات التي يمكن أن تستعملها السلطات النقدية لتدعيم قيمة عملتها الوطنية و كلها تصب في هدف واحد، وهو التقليل من تحويل العملة الوطنية إلى عملة صعبة وتشجيع العملية العكسية ويمكن أن نذكر على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :

- عدم قابلية التحويل الكلي للعملة الوطنية مما يعني في أبسط صوره عدم قدرة المقيمين على شراء العملة الصعبة، إلا إذا إرتبطت بعمليات تصنف في قائمة الأولويات وهذا بعد الحصول على إذن .
- منع إستفادة المستوردين من خدمات سوق الصرف لأجل أو تحديدها بمدة زمنية معينة (ثلاثة أشهر قبل التسوية مثلا) .
- إلزامية بيع العملة الصعبة الأجنبية إلى السلطات النقدية ، كإرغام المصدر على تسليم حصيلة صادراته من العملة الأجنبية كلها أو جزء منها إلى البنك المركزي .
- في حالة السماح للمقيمين بالإحتفاظ بالعملة الصعبة فإنها لا تدر فوائد في حالة وضعها في البنك .

2- نظام الرقابة على الصرف ضد إرتفاع قيمة العملة

بينما الكثير من الدول تحاول جاهدة تثمين عملتها ، هناك عدد أقل بكثير يقوم بالعملية العكسية بمعنى أنه يضع قواعد تحد الطلب على عملته الوطنية ولعل أهمها ما يعرف بمعدلات الفائدة السلبية بمعنى أن وديعة من هذه العملة في بنك معين تكلف المودع ولا تدر عليه فوائد ، و يتم التوصل إلى معدلات الفائدة السلبية بفرض رسوم على ودائع غير المقيمين قصد تحفيزهم على بيع العملة . وإلى جانب ذلك يمكن ذكر :

- تحديد دخول رؤوس الأموال .

- منع منح فوائد على الأصول الأجنبية المودعة في البنوك الوطنية .